

Distr.
GENERAL

A/RES/54/187
29 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦(ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/54/605/Add.3)]

-١٨٧/٥٤ - حالة حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ المنسنة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٢)، وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٣)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٩/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩^(٤)،

وإذ تدرك الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا المبدأ وتعزيزه والترويج له،

وإذ تحيط علماً بتقدير بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعنى بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديايغ^(٥)، وإذ تشجع على المتابعة النشطة للتوصيات الواردة فيه،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٤٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٣ (E/1999/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٥) انظر A/54/366.

وإذ تعرف بالإسهامات المهمة للبعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي واللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل في مهمة استعادة الديمقراطية وتعزيزها في هايتي وفي إيجاد مناخ من الحرية والتسامح موات لاحترام حقوق الإنسان،

وإذ تثنى على منظمة الدول الأمريكية لمساهمتها في البعثة المدنية، وإذ تدعوا تلك المنظمة إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في هايتي، حسب الاقتضاء،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، وبالقرار المتتخذ لتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية في ۱۹ آذار / مارس ۲۰۰۰ وفي نيسان / أبريل ۲۰۰۰ خطوة نحو إقامة سلطة تشريعية فعالة من جديد،

وإذ ترحب أيضا باستمرار التحسن في حالة حقوق الإنسان في هايتي منذ استعادة نظامها الديمقراطي، وإذ تلاحظ الالتزام المعلن من حكومة هايتي بدعم حقوق الإنسان،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع الهaiti والتي يرجع بعضها إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتي تمثل في آن واحد سببا ونتيجة لأوجه قصور النظام القضائي وجهاز الشرطة، على النحو المشار إليه في تقرير الخبير المستقل،

وإذ ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ۱۱/۱۹۹۹ المؤرخ ۲۷ تموز / يوليه ۱۹۹۹، الذي من بين ما أكدته المجلس فيه ضرورة إقامة الآليات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج دعم طويلي الأجل، على سبيل الأولوية، من أجل هايتي،

١ - تعرب عن امتنانها للأمين العام ولممثله الخاص في هايتي وللخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعنى بحالة حقوق الإنسان في هايتي على جهودهم المستمرة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان؛

٢ - تثنى على بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لما قدمته من تدريب ناجح وتوجيه للشرطة الوطنية الهaiti، وعلى ما تبذله البعثة المدنية الدولية في هايتي من جهود في مجال رصد حقوق الإنسان وتعزيز الإصلاح الديمقراطي ومساعدة سلطات هايتي في مجال بناء المؤسسات؛

٣ - توجه الانتباه إلى ضرورة أن تواصل الشرطة الوطنية الهaiti تلقى المساعدات التقنية لتمكينها من أداء وظائفها بكفاءة، في إطار احترام حقوق الإنسان؛

٤ - تثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمه من مساعدة تقنية للشرطة

الوطنية الهايتية ولمصلحة السجون فضلاً عن المساعدة التي يقدمها في تنظيم العملية الانتخابية المقبلة، وتثنى أيضاً على المجتمع الدولي لما يقدمه من مساعدات أخرى، بما في ذلك من أجل الإصلاح القضائي، وتدعوهما إلى مواصلة تقديم المساعدات اللازمة:

٥ - تدعو حكومة هايتي إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٣)، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٤):

٦ - قساد بقوة الجهد المبذولة لتمكين شعب هايتي من التعبير عن إرادته السياسية في الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة، وتدعو جميع الزعماء السياسيين في البلد إلى الدخول في حوار بناءً، وتدعو حكومة هايتي، في هذا الصدد، إلى كفالة توفير الجو السياسي والأمني لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للجدول الزمني الذي أعلنه المجلس الانتخابي المؤقت مؤخراً:

٧ - تهيب بحكومة هايتي أن تواصل إجراء إصلاحات هيكلية في جهاز الشرطة والقضاء، وتحسين قطاع السجون، وأن تتحقق حسب الأصول في الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية، وأن تقاضي مرتكبي هذه الجرائم وفقاً للقانون الهايتية، وأن تتخذ إجراءات قوية للقضاء على أية انتهاكات قائمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز غير المشروعة، وأن تكفل سلامة الإجراءات القانونية خلال فترة زمنية معقولة:

٨ - تؤكد من جديد ما للتحقيقات التي تجريها اللجنة الوطنية لتحری الحقيقة والعدل من أهمية بالنسبة لمكافحة الإفلات من العقوبة ولتنفيذ عملية انتقال ومصالحة وطنية حقيقية وفعالية، وتهيب مرة أخرى بحكومة هايتي أن تقيم دعاوى قضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من حدثت هويتهم اللجنة الوطنية، وأن تقيم مرافق فعالة لمساعدة الضحايا، وخصوصا النساء والأطفال وأفراد أسرهم، وتكرر، في هذا الصدد بالذات، تأكيد التوصيات الواردة في تقرير الخبر المستقل للجنة حقوق الإنسان المعنى بحالة حقوق الإنسان في هايتي^(٥):

٩ - ترحب بمبادرة حكومة هايتي إلى القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي والجماعات النسائية، بوضع تدابير لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة، ومنها مسألة العنف ضد المرأة، ويتضمن ذلك وضع برامج تدريبية للعاملين في الجهاز القضائي والموظفين القانونيين، وإدماج مبدأ حقوق الإنسان للمرأة على جميع مستويات النظام التعليمي:

١٠ - تشجع حكومة هايتي على زيادة تعزيز حقوق الطفل، ولا سيّما الحق في التعليم:

(٦) القرار ٦٣٩، المرفق.

(٧) انظر القرارين ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق، و ١٢٨/٤٤، المرفق.

١١ - تدعوا الأمين العام وحكومة هايتي إلى الإسهام في تدعيم مكتب حماية المواطن من خلال وضع برنامج للتعاون التقني، بالتعاون الوثيق مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتدعوا المجتمع الدولي إلى المساعدة في هذه الجهود:

١٢ - تقرر موافصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحرريات الأساسية في هايتي في دورتها الخامسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٣

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩